إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

في رده على مذكرة بشأن إحالة جميع الجرائم والمخالفات إلى النيابة

الصرعاوي: لا سند قانونياً لعقوبة الغرامة أو الحبس لمخالفي نظام البناء

المستشار فيصل الصرعاوي

دعا رئيس الفتوى والتشريع المستشار فيصل الصرعاوي البلدية إلى حذف ما تضمنه مشروع المرسوم من الأحكام المتعلقة بالغرامة أو الحبس لمخالفات البناء بحسبانها أحكاما لا يظاهرها سند في القانون والدستور.

وقال الصرعاوي في كتابه الذي ستبحثه اللجنة القانونية والمالية بشأن إحالة جميع الجرائم والمخالفات المتعلقة بنظام البناء ومنه المادة 34 من قانون البلدية الى النيابة العامة، حيث أشار الى انه إلحاقا لكتابنا بتاريخ 13 ديسمبر 2012 وإيماء الى الاجتماعات التي عقدت بمقر هذه الإدارة، وآخرها بتاريخ 2012/12/13 مع ممثلي بلدية الكويت بشأن دراسة وإبداء الرأي حول مشروع مرسوم بتنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به.

نفيد بأن المادة 32 من الدستور تنص على انه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون..».

ومن حيث ان البند 15 من المادة 12 من القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت يقضي باختصاص المجلس البلدي باقتراح النظم الخاصة بالبناء والفرز بما يتفق مع المخطط الهيكلي العام للدولة تمهيدا لإصدارها بمرسوم.

وان المادة 26 من ذات القانون تنص على ان «يصدر الوزير المختص في حدود القوانين وبعد موافقة المجلس البلدي اللوائح والنظم الخاصة بالقواعد الخاصة بالبناء».

ومن حيث ان المادة 34 من ذات القانون تنص على ان «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر تحدد اللوائح المشار اليها في المادة 26 من هذا القانون العقوبات التي توقع على من يخالف احكامها بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار كويتي ولا تزيد على ألف دينار كويتي».

ويجوز ان تنص اللوائح المشار اليها بالإضافة الى عقوبة الغرامة وعقوبة المصادرة وسحب الترخيص نهائيا أو لمدة معينة والغلق النهائي أو المؤقت والإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة والهدم والترميم ورد الشيء الى أصله.

ومن حيث انه بمطالعة احكام المادة 34 المشار اليها يبين انها قد نظمت العقوبات التي توقع على المخالف لأحكام اللوائح المشار اليها في المادة 26، بما مؤداه ان هذه العقوبات توقع فقط في حالة مخالفة لوائح النظم الخاصة بالبناء والتي تصدر بقرار من الوزير المختص، على حين سكت المشروع عن تقرير ذات العقوبات أو خلافها في حالة مخالفة لوائح البناء المنصوص عليها في البند 15 من المادة 12 المشار اليها والتي تصدر بمرسوم.

وترتيبا على ما تقدم، ولما كان مشروع المرسوم - محل المراجعة - قد جرى اعداده من قبل بلدية الكويت استنادا الى احكام البند 15 من المادة 12 من قانون البلدية المشار اليه، وان القانون الأخير قد جاء خلوا من أي احكام تجيز تضمين ذلك المرسوم أي عقوبات يمكن توقيعها على المخالفين لنظام البناء، فإنه يتعين - والحال كذلك - حذف ما تضمنه مشروع المرسوم من احكام تتعلق بعقوبات الغرامة أو الحبس، بحسبانها احكاما لا يظاهرها سند من القانون أو الدستور.

يناقش استحداث أنشطة جديدة للجمعيات التعاونية

البلدي يبحث منع بيع الشقق في السكن الخاص

يبحث المجلس البلدي خلال اجتماعه الاثنين المقبل برئاسة زيد العازمي التوصيات الخاصة بمنع بيع الشقق في السكن الخاص وكذلك التوصيات المتعلقة باستحداث أنشطة للجمعيات التعاونية، ويتضمن جدول الأعمال مايلي:

سؤال العضو عبدالله الكندري بشأن عدد الموظفين المكلفين في جميع أفرع محافظات البلدية باجراء الضبطية القضائية لمخالفات الأغذية.

كتاب وزارة المواصلات المتضمن طلب تخصيص مواقع لتقوية الإرسال والاستقبال في محافظة الجهراء.

طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الموافقة على تخصيص موقع لإدارة رعاية المسنين بمحافظة مبارك الكبير بمنطقة صباح السالم.

إنشاء ملاعب مكشوفة وممشى ضمن مناطق مختلفة بمحافظة مبارك الكبير.

تخصيص موقع فرع التموين بمنطقة القرين قطعة 2 سوق 3.

طلب الهيئة العامة للصناعة تخصيص موقع بالقطعة رقم 5 بمنطقة صبحان الصناعية. الملاحظات التي اتخذتها لجنة محافظة مبارك الكبير.

اقتراح العضو م.منى بورسلي، بشأن حماية البيئة عن طريق تدوير استخدام المياه المعالجة بدلا من التخلص منها.

الاقتراحان المقدمان من العضو م.أشواق المضف، الاول بشأن إنشاء مواقع لعرض المركبات المعروضة للبيع، والاخربشأن اعادة ترميم وتجميل المحولات الرئيسية في المناطق السكنية.

والاقتراح المقدم من العضو م.عبدالله العنزي بشأن استغلال موقع مدينة الحجاج شمال الجهراء كموقع خدمي لوزارات الدولة، وكذلك اقتراح العضو عبدالله الكندري بشأن انشاء مقهى شعبي ببراحة بن بحر في عاصمة الكويت واخر بشأن تبني مبادرة مركز أنشطة شباب الكويت.

زيد العازمي

لفتحهما بسراديب العمارات الاستثمارية قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية

أبا الصافي: غلق مطبخين مركزيين للحلويات في المنقف

مواد غذائية يتم تجهيزها في سرداب مخالف

مخالفات صحية في أحد المطابخ

أسفرت الحملات الميدانية التي نفذها مفتشو فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الأحمدي على الأنشطة الغذائية بمنطقة المنقف وترأسها رئيس الفريق مشعل أبا الصافي عن غلق مطبخين مركزيين للحلويات بسبب فتحهما بسراديب العمارات الاستثمارية قبل الحصول على ترخيص من البلدية، وقد تم تحرير 3 مخالفات بذلك طبقا لأنظمة وقوانين البلدية.

وقال أبا الصافي في تصريح صحافي: لقد تم إصدار قراري الغلق الإداري للأنشطة المخالفة، مشيرا إلى أن الحملات التفتيشية مستمرة بتوجيهات ودعم مدير فرع بلدية المحافظة م.فهد العتيبي، وذلك على مختلف الظواهر السلبية خاصة المتعلق منها بالجانب الغذائي حرصا على صحة وسلامة المستهلكين.

وأضاف: لقد تم تحرير عدد 3 مخالفات شملت مخالفتين لفتح وإدارة محل بدون ترخيص من البلدية إلى جانب تحرير مخالفة واحدة لعدم التقيد بقواعد النظافة العامة نظرا لوجود الحشرات والفئران داخل أحد المطابخ التي تم ضبطها من قبل مفتشي الفريق، مشيرا إلى أنه تبين أن أحد تلك المطابخ يقوم بعمل الحلويات وتغذية عدد كبير من المحلات التي تقع خارج نطاق محافظة الأحمدي، وقد تم إبلاغ فرع البلدية المسؤول عنها لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تلك المحلات التي تتعامل مع تلك المطابخ غير المرخصة من قبل البلدية.

ولفت أبا الصافي إلى أن الحملات التفتيشية مستمرة على كل الأصعدة والتي تشمل جميع الأنشطة الغذائية وظاهرة الباعة المتجولين إلى جانب متابعة سيارات نقل الأغذية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة، مشيرا إلى أن متابعتها أسفرت عن الوصول إلى تلك السراديب غير المرخصة، وذلك من خلال قيامها بنقل المواد الغذائية.

وأوضح أبا الصافي أن المحلات والأسواق الغذائية تخضع للرقابة الدقيقة من خلال الحملات التفتيشية المفاجئة والمكثفة من قبل مفتشي النوبات وهي لا ترتبط بمواعيد أو أماكن معينة بهدف ضبط المخالفات والتجاوزات واتخاذ كل الإجراءات القانونية طبقا للوائح والأنظمة المعمول بها في البلدية من أجل الوصول الى غذاء صحي وآمن للجميع.

شارك بالحملة كل من رئيس فريق طوارئ الأحمدي مشعل أبا الصافي، مشرف النوبة «ب» خالد فدغوش المطيري والمفتشين عيد صدعان، محمد الخالدي وفيصل الهران.

3 أعضاء يقترحون تخصيص أرض لمركز شباب بالنزهة

قدم ثلاثة أعضاء اقتراحا بتبني مبادرة مركز انشطة الشباب بمنطقة النزهة.

وقال الاعضاء عبدالله الكندري وم.عبدالله العنزي وم.جنان بوشهري في اقتراحهم: بالاشارة الى الموضوع اعلاه، والى الاجتماع مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لاعضاء المجلس البلدي م.عبدالله العنزي وم.جنان بوشهري وعبدالله الكندري بخصوص تخصيص ارض في منطقة النزهة لاقامة مركز متكامل يضم انشطة رياضية واجتماعية وثقافية وترفيهية وما يتبعها من خدمات وانشطة مساندة تكفل لهذا المشروع الاستمرارية والتميز.

لذا نقترح تبني مبادرة مؤسسة التأمينات الاجتماعية لاقامة مشروع مركز انشطة شباب الكويت وحيث ان هذا المشروع سيكون رائدا في شتى المجالات والنواحي فالمشروع صمم لاستقطاب جميع افراد المجتمع من مختلف الفئات العمرية بوجود المعايير العالمية الواجب توافرها في التصميم والادارة والتشغيل عالية الجودة لتكون خير مثال في تطبيق التنمية المستدامة في الدولة.

كما قدم العضوان الكندري وبوشهري الاقتراح التالي: نظرا للكثافة السكانية في منطقة الجابرية، ولكون منطقة الجابرية تشتمل على سكن استثماري وسكن خاص مما يتطلب خدمات متنوعة لتغطية احتياجات السكان، حيث تجاوز عدد السكان في المنطقة في الاحصائية 2012 الـ 62 الف نسمة.

فإنني اقترح: ان يتم اعتبار جمعية الجابرية الموجودة في قطعة (7) مركز ضاحية ثانيا للمنطقة على ان يتمتع بجميع مزايا مراكز الضاحية الاخرى من محلات استثمارية وغيرها.

تواصل الجهود لتنظيف نقعة الشملان

استمرارا لجهود بلدية الكويت في الحفاظ على البيئة البحرية في جميع سواحل الكويت، قامت البلدية بحملة نظافة على نقعة الشملان بالقرب من سوق شرق بالتعاون مع إدارة الخدمات العامة ومؤسسة الموانئ وقد أسفرت عن رفع مجموعة من المخلفات والعوالق البحرية المتراكمة.

وأكدت البلدية أن نقعة الشملان يتم تنظيفها بصفة دورية نظرا لكثافة المخلفات المتراكمة بشكل يومي والتي تدعو لإزالتها باستمرار، حيث تم انتشال العوالق البحرية وبقايا السفن من الأخشاب والقمامة التي تم رفعها تحت إشراف فيصل الملا من إدارة الخدمات العامة بالبلدية.

بدورها دعت إدارة العلاقات العامة بالبلدية أصحاب القوارب والسفن ورواد المناطق الساحلية الى عدم رمي المخلفات التي تتسبب في تلوث البيئة البحرية وتحويلها إلى سلة مهملات تشوه المنظر الحضاري الذي تسعى البلدية للحفاظ عليه، وناشدت جميع المواطنين والمقيمين الالتزام بالقواعد واللوائح الإرشادية التي تم وضعها من قبل البلدية والجهات الحكومية على امتداد السواحل الكويتية، وذلك تجنبا للمساءلة القانونية وتحقيقا للمصلحة العامة.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749